تقارض (إلا) و(غير)

في اللغة وفي القرآن الكريم

د. مصطفى فؤاد أحمد محمد*

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف. كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى

* من مواليد عام ١٩٥٧م بمدينة الإسكندرية بمصر.

- تخرج من كلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرى عام ١٤٠٧هـ.
- نال شهادة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤١٣هـ بأطروحته: "**شرح خلاصة بن مالك لمحمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي (قسم التصريف): دراسة وتحقيق**"، ثم نال منها شهادة الدكتوراه عام ١٤٢٠هـ بأطروحته: "**اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية**".
- من بحوثه المحكمة المنشورة: "**هيهات: أحكامها النحوية وتوجيه قراءاتها**".
- البريد الشبكي: dr.mfoad @ yahoo.com

الملخص

عرض البحث لمعاقبة (إلا) و(غير) كلٍّ منهما الآخر في اللغة أولاً ، فذكر أحكام (إلا) في الاستثناء وفي الوصف ، ثم أحكام (غير) في الاستثناء والوصف أيضاً ، مبيناً أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما في ذلك كله ، ثم كشف معاقبتهما في القرآن الكريم ، مستشهداً بآيات مجيء (إلا) بمعنى (غير) وكذا آيات مجيء (غير) بمعنى (إلا) ، ودعَّم ذلك بأقوال العلماء في كل آية .

والله الموفق

المقدمة

الحمد لله وحده ، وأصلي وأسلم على من لا نبي بعده ، وبعدُ : فقد كنت اطّلعت في مرحلة الطلب على شيء من مجيء (إلا) بمعنى (غير) ، وكان ذلك في باب الاستثناء وكان أشهر ما مثّل به النحاة لهذه الظاهرة هو قوله تعالى :﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ، ولم أكن أدرك حينئذ أن لهذه الظاهرة شواهد عديدة من القرآن والشعر العربي ، فلمّا اطَّلعت على كتاب الشيخ / عضيمة (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) وجدته قد حشد لظاهرة مجيء (إلا) بمعنى (غير) ومجيء (غير) بمعنى (إلا) شواهد عديدة من القرآن بعضها بقراءات مختلفة ، الأمر الذي حفزني على أن أجعل تعاقب (إلا) و(غير) في اللغة وفي القرآن مجال بحثي لعلى أستفيد ، وأفيد ، وقد يسر الله لي في أثناء استرسالي في البحث أن أطلعني على آيات أُخَر غير ما ذكرها الشيخ عضيمة ، مما زاد هذا البحث ـ في نظري ـ قيمة وفائدة ، فلله الحمد والمنة وله الثناء الحسن .

معنى التَّقَارُض

تَفَاعُل من القَرْض ، وهي من صيغ المشاركة التي تقتضي أن يفعلَ كُلُّ واحدٍ بصاحبه ما يفعلُه صاحبُه به ، ففي الجمهرة : «يقال : فلان وفلان يتقارضان الثناء . إذا أثنى كل واحدٍ منهما على صاحبه» [١] .

واستخدم الزمخشَريُّ لفظ التَّقَارُض في باب الاستثناء في معرض حديثه عن (إلّا) و (غير) ، فقال : « واعلم أنّ إلّا وغيراً يتقارضانِ ما لكلِّ واحدٍ منهما» [٢]، وشرح ابن يعيش كلام الزمخشريّ مبيّناً معنى التَّقَارُض ، فقال: «يعني : أنّ كلَّ واحدٍ منهما يسْتَعِير من الآخر حكماً هو أخصُّ به ...» [٣]. وممّن استعمل أيضاً لفظ المقارضة في (إلّا) و (غير) ابن النَّحويّة ، قال في شرح ألفيّة ابن معطٍ : «... وأصلُ ذلك أنّ وضعَ (غير) في الأصل للدلالة على معنى الوصفيّة ... إلا أنّها لما وافَقتْ (إلّا) في أنّ ما بعدَها مخالفٌ لما قبلَها حُمِلتْ عليها في الاستثناء ، فاستُثْنِي بها، ثمّ حُمِلتْ (إلّا) عليها في الصّفة مُقَارضَةً »[٤]، وكذلك صاحب جواهر الأدب[٥] ، وابن يعيش[٦] ، والقرشيّ الكيشيّ[٧] ، والسيوطيّ[٨] . وأكثر النحاة بيَّن مفهوم تقارُض (إلّا) و (غير) دون أنْ يتَعرَّضَ لهذا اللفظ[٩] .

---

(١) جمهرة اللغة ٢/ ٣٦٥، وينظر : معجم مقاييس اللغة (قرض) ٥/ ٧٢ ، واللسان : (قرض) ١١/ ١١٢ .

(٢) المفصل ص ٧٠ .

(٣) شرح المفصل ٢/ ٨٨ .

(٤) ينظر : شرح ألفية ابن معط ص ٢/ ٥١٢ .

(٥) ينظر : جواهر الأدب ص ٤٨٠ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٢/ ٩٠ .

(٧) ينظر : الإرشاد ص ٢٦٠ .

(٨) ينظر : الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٩ .

(٩) ينظر : الإيضاح العضدي ١/ ٢٢٨ ، المقتصد ٢/ ٧١١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٣٤٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩٨ ، التوطئة ص ٣٠٩ ، لباب الإعراب ص ٣٤٥ ، النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٤٨٤ ، الاستغناء ص ٢٤٨ .

الباب الأول : تَقَارُض (إلا) و (غير) في اللغة

الفصل الأول : (إلا)

المبحث الأول : (إلا) بين الإفراد والتركيب

مذهب جمهور النحاة أنّ (إلّا) حرفٌ بسيط غيرُ مركَّبٍ ، وذهب الفرّاء – وهو المشهور من مذهب الكوفيين – إلى أنّ (إلّا) مركبةٌ من حرفين ؛ إنّ التي تنصب الأسماء ، وترفع الأخبار ، وضُمَّتْ إليها (لا) التي للعطف ، فصارت (إنّ لا)، ثمّ خُفِّفَتْ فأُدْغِمتْ النونُ في الّلام ، فلذلك أعملوها فيما بعدَها عملين : عمل (إنّ) ، فنصبوا بها ، وعمل (لا) ، فجعلوها عَطْفاً ، وشبَّهوها بـ(حَتَّى) حين صارت حرفين ، أجروها في العمل مجراها ، فخفضوا بها ؛ لأنَّها بتأويل (إلى) ، وجعلوها كالعطف ؛ لأنّ الفعل يحسن بعدَها ، كما يحسن بعدَ حروف العطف ، إذا قُلتَ : ضربتُ القومَ حتَّى زيدٍ أي حَتَّى انْتَهيْتُ إليه ، و: حَتَّى زيداً ، أي حَتَّى ضربتُ زيداً ، وشبَّهوها أيضاً بـ (لولا) ؛ لأنّها (لو) ، و(لا) . وضعَّف النحاة قول الفرّاء ، وردّوا عليه حاكمين على قوله بالفساد[(1)] من أربعة أوجهٍ ، كما ذكر ابن مالك ، أحدها : أنّه مبنيٌّ على ادّعاء التركيب ، ولا دليل عليه . الثاني : أنّه لو صحّ التركيب لم يصحّ العمل الذي كان قبله ؛ لأنّ المعنى قد تغيّر معه ، وكلّ تركيب يتغيّر معه المعنى يتغيّر معه الحكم . الثالث : أنّه لو صحّ التركيب من (لا) و(إنْ) المخفّفة لم يلزم نصب ما ولى (إلا) في موضعٍ ما ولكان غير النصب به أولى كما كان قبل التركيب ، بل كان اللائق به بعد التركيب امتناع النصب ؛ لازدياد الضعف بالتركيب، وأمر ما ولى إلا بخلاف ذلك ، فبطل التركيب . الرابع : لو صحّ

(1) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٦١ ، شرح المفصل ٢/ ٧٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٩، الاستغناء ص ٥٣ ، شرح الرضي ٢/ ٨٠ .

التركيب وكون المنصوب منصوباً بعد إلاّ بإنْ على حدّ نصبه بإنّ لوجب ألا يتم الكلامُ بالمنصوب مقتصراً عليه كما لا يتمّ بعد إنّ ؛ لأنّ العامل المنقوص لا ينتقص عمله[1] .

المبحث الثاني : معانيها ودلالاتها

أصل (إلّا) أنْ تكون للاستثناء؛ لأنّها حرف ، والأصلُ في نقل الكلام للحروف، ثمَّ قد تأتي لمعانٍ أُخَرَ . والاستثناءُ اسْتِفْعَالٌ من (ثَنَى) ، قال في القاموس : « ثَنَى الشَّيءَ كـ(سَعَى) رَدَّ بعضَه على بعضٍ، فتثنَّى ، وانْثَنَى ، واثْنَوْنَى: انْعَطفَ . وأَثْنَاءُ الشَّيءِ ، ومَثَانِيه: قُوَاه وطاقاتُه» [2] ، وقال ابن يعيش : « اعلم أنّ الاستثناء اسْتِفْعَالٌ من : ثَنَاهُ عن الأمر ، يَثْنِيه : إذا صَرَفَه عنه ، فالاستثناءُ صَرْفُ الَّلفظِ عن عمومه ، بإخراج المستثنى من أنْ يتناوله الأوَّلُ ، وحقيقتُه تخصيصُ صفةٍ عامَّةٍ ، فكلُّ استثناءٍ تخصيصٌ ، وليس كلُّ تخصيصٍ استثناءً ، فإذا قلت : قامَ القومُ إلّا زيداً ، تبيَّن بقولك : إلّا زيداً ، أنّه لم يكن داخلاً تحت الصدر ، إنَّما ذكرتَ الكلَّ ، وأنت تريد بعضَ مدلوله مجازاً ، وهذا معنى قول النحويين : الاستثناءُ إخراجُ بعضٍ من كلٍّ، أي : إخراجُه من أنْ يتناولَه الصدرُ ... » [3] ، ونظراً إلى كون (إلّا) متَّفقاً على حرفيَّتها كانت هي الحرف الموضوع للاستثناء ، وما سواها مشبَّهٌ بها ، كما أنّ الأصل في حروف الشرط هو (إنْ) وما سواها مشبَّهٌ بها [4] . هذا ومن المعاني التي عدَّها النحاة لـ (إلّا) غير الاستثناء :

(١) أنْ تكون بمنزلة (غير) كما في قوله تعالى :﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٩ .

(٢) القاموس المحيط ٤/ ٣٠٣ .

(٣) شرح المفصل ٢/ ٧٥-٧٦ ، وينظر : الأصول ١/ ٢٩١ ، اللمع ص ١٢١ ، النكت ص ٣١٤ .

(٤) ينظر : البيان في شرح اللمع ص ٢٣١ ، جواهر الأدب ص ٤٧٥ .

لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء:٢١] .

(٢) أن تكـون عاطفـة بمنزلـة الـواو في التـشريك في اللفـظ والمعنـى ، ذكـره الأخفش[١] والفرّاء[٢] وأبو عبيدة ، وجُعل منه قوله تعالى :﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ﴾[البقرة:١٥٠] .

(٣) أنْ تكـون زائـدة، قالـه الأصـمعي وابـن جنـيّ، وهـذه المعـاني ذكرهـا ابـن هشام[٣]، وزاد المراديّ معنىً خامساً ، وهـو أنْ تكـون عاطفـة لا بمعنـى الـواو بـل تشرك في الإعراب لا في الحكـم[٤]. وأمّا الهرويُّ والزركشيُّ فجعـلا لهـا سـتة أوجهٍ؛ الأول: الاسـتثناء ، الثـاني : بمعنـى (بـل) ، الثالـث: عاطفـة بمعنـى «الـواو» في التـشريك، الرابـع : بمعنـى (غـير) إذا كانـت صـفة، الخـامس : بمعنـى « بـدل» ، السادس : للحصر إذا تقدمها نفي[٥] .

المبحث الثالث : (إلا) في الاستثناء

المطلب الأول : ما تفرَّدت به

تقدّم أنّ (إلّا) هـي الأصـل في الاستثناء ، ومـا عـداها محمـول عليهـا في تـضمُّنه معناها في الإخراج . ولأصالتها انفردت عن بقية أدوات الاستثناء بأشياء[٦]:

أحــدها : أنّــه يجــوز معهــا ذكــرُ المــستثنى منــه وتركُــه ، دونَ غيرهــا ،

(١) ينظر : معاني القرآن ١/ ٣٤٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١/ ٨٩ .

(٣) ينظر : المغني ١/ ٧٠ .

(٤) ينظر : الجنى الداني ص ٥١٠ .

(٥) ينظر : الأزهية ص ١٨٢ ـ ١٨٨ ، والبرهان ٤/ ٢٣٧ .

(٦) ينظر : شرح ألفية ابن معط للرعيني ٢/ ٢٧٩ ، وينظر : جواهر الأدب ص ٤٧٥ ، شرح ألفية ابـن معـط لابن النحوية ٢/ ٥١١ .

و(غير) و(سوى) وإنْ شاركاها في ذلك لكنّهما غيرُ أصليين .

والثاني : أنّه يجوز أن يستثنى بها المتّصل والمنقطع ، ولا يستثنى بغيرها إلّا المتَّصل ، و(غير) و (سوى) وإنْ شاركاها أيضاً في ذلك فإنَّهما غيرُ أصليين .

والثالث : أنّها تتوسط بين شيئين أحدهما يقتضي الآخر ، كالمبتدأ والخبر ، والصفة والموصوف ، والحال وصاحبها .

والرابع : أنّ المستثنى بها قد يحذف بعدَها لفظاً ومعنىً ، نحو : أخذتُ عشرةً ليس إلّا .

والخامس : أنّ المستثنى بعدَها يستوفي جميع الإعراب ، الرفع والنّصب والجرّ .

والسادس : وقوع الجُمَل بعدَها ، ولا تقع بعدَ غيرها .

والسابع : دخولها على أدوات الاستثناء تأكيداً .

المطلب الثاني : حكم الاسم بعدَها

من أجل أنّ (إلّا) حرفٌ لا يقع عليه عاملٌ تخطَّى عملُ ما قبلَها إلى الاسم الذي بعدَها ، فعمل فيه[1]، ولا يخلو ما قبل (إلّا) – كما ذكر ابن هشام – من أنْ يكونَ كلاماً تامّاً ، أو غير تامٍّ .

فإذا كانت (إلّا) مسبوقةً بكلامٍ تامٍّ موجبٍ وجب نصبُ المستثنى ، سواء كان الاستثناء متَّصلاً، نحو قوله تعالى:﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ ﴾ [البقرة:٢٤٩]، أو منقطعاً ، كقولك : قامَ القومُ إلّا حماراً .

وإنْ كانت المسألةُ بحالها ، ولكنّ الكلامَ السابق غيرُ موجَبٍ فلا يخلو : إمّا أنْ يكون الاستثناء متَّصلاً ، أو منقطعاً ؛ فإنْ كان متَّصلاً جاز في المستثنى وجهانِ ؛ أحدهما : أنْ يُجعلَ تابعاً للمستثنى منه على أنّه بدلٌ منه بدلُ بعضٍ من كلٍّ عندَ

(١) ينظر : النكت ص ٣٣٢ ، شرح الرضي ٢/ ١٢٦ .

البصريين ، أو عطف نسقٍ عندَ الكوفيين ، والثاني : أنْ يُنصبَ على أصل الباب ، وهو عربيٌّ جيِّد ، والإتباعُ أجودُ منه . وإنْ كان الاستثناء منقطعاً فأهل الحجاز يوجبونَ النّصبَ ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قال تعالى :﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النساء:١٥٧] ، وبنو تميم يجيزون النصبَ والإبدال(١) .

وإذا كان الكلامُ قبلَ (إلّا) غيرَ تامٍّ بأنْ كان المستثنى منه غيرَ مذكورٍ ، وهو في غير الموجَبِ ليفيد، أُعرِب الاسمُ بعدَ (إلّا) على حسب العوامل ، نحو : ما زيدٌ إلّا قائمٌ ، و:ما قامَ إلّا زيدٌ(٢) .إلّا أنْ يستقيم المعنى، مثلُ : قرأتُ إلّا يومَ كذا (٣) .

المبحث الرابع : (إلا) في الوصف

المطلب الأول : علّة حملها على (غير)

قد تقدّم أنّ الأصلَ في (إلّا) هو الاستثناء ، وأنّها أمُّ هذا البابِ ، وأنّها قد تخرج عن هذا المعنى ، فتُحمَل في بعض المواضع على (غير) في الصفة ، وقد جعل العلماءُ العلّةَ في ذلك أنّها اجتمعت و (غير) في أنّ ما بعدَهما مغايرٌ لما قَبلَهما (٤) ، وبيَّن الرضيُّ معنى حمل (إلّا) على (غير) بقوله : «ومعنى الحملِ أنّه صار ما بعدَ (إلّا) مغايراً لما قبلَها ذاتاً أوصفةً ، كما بعدَ (غير) ، ولا تعتبر مغايرتُه له نفياً وإثباتاً ، كما كان في أصلها » (٥) . هذا وقد ذكر النحاة أنّ (إلّا) لا تحمل على غير إلّا بشروط ،

(١) قطر الندى ص ٢٤٤ – ٢٤٦ ، مع تصرف .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/ ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٣٠ ، المقتضب ٤/ ٤٠١ ، اللمع ص ١٢١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٨ ، المفصل ص ٦٧ ، التوطئة ص ٣٠٩ .

(٣) ينظر : الكافية ص ١١١ ، وشرحها لابن الحاجب ص ٣٣٦ .

(٤) ينظر : الإيضاح ١/ ٣٦٩ ، النكت ص ٣٣٢ ، شرح الرضي ٢/ ١٢٦ ، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٦، شرح الكافية للقمولي ص ٢٩٧ ، شرح ألفية ابن معط لابن النحوية ٢/ ٥١٢ ، المنتخب الأكمل على شرح الجمل ١/ ١٠٦ .

(٥) شرح الرضي ٢/ ١٢٦ .

وعلّل بعضُهم افتقار حمل (إلّا) إلى شروط بضعف سبب الحمل ، وهو المقارضة، بخلاف حمل (غير) على (إلّا) في الاستثناء، فإنَّ سببه قويٌّ، وهو الشبهُ[١]، وأمّا ما اشترطه النحاة لحمل (إلّا) على (غير) في الصفة فسأفرد له - إن شاء الله - فصلاً مستقلّا لكثرة الكلام حولَها .

المطلب الثاني : إعرابـــها

أصل (غير) أن تكون صفة - كما سيأتي- وأصل (إلّا) أن تكون استثناءً - كما سبق- ثمّ قد تُحمل إحداهما على الأخرى فيما هو أصلٌ فيها ، فإذا دخلت (إلّا) على (غير) ، و (إلّا) في الأصل حرفٌ لا يتحمّل الإعرابَ ، رُوعِي ذلك الأصل ، فجُعل إعرابُها الذي كانت تستحقُّه - لولا المانعُ المذكور- على ما بعدَها عارِيَّةً [٢].

وقد اختلف النحاةُ في المواضع التي يجوز أن تكون فيها صفةً ، فقال أكثرهم : يجوز أنْ تكون صفةً في كلِّ موضعٍ يجوز أن تكون فيه استثناءً ، ولا تكون صفةً إلّا في موضع يصحّ أنْ تكون فيه استثناءً ، فتقول : قامَ القومُ إلّا زيدٌ ، على الوصف ، و: إلّا زيداً ، على الاستثناء . وتقول : مررتُ بالقومِ إلّا زيدٍ ، على الوصف ، و : إلّا زيداً ، على الاستثناء . وتقول: لقيْتُ القومَ إلّا زيداً ، على الوصف والاستثناء . وتقول : ما قامَ القومُ إلّا زيداً ، على الاستثناء ، و : إلّا زيدٌ ، على الوصف وعلى البدل . وتقول : ما لقيتُ القومَ إلّا زيداً ، على الوصف والبدل والاستثناء . وتقول ما مررْتُ بالقومِ إلّا زيدٍ ، على الوصف والبدل ، و: إلّا زيداً على الاستثناء[٣]. هذا والوصف عندَ حمل (إلّا) على (غير) لـ(إلّا) وما بعدَها، لا لـ (إلّا) وحدَها،

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن النحوية ٢/ ٥١٣ .
(٢) ينظر : البرهان للزركشي ٤/ ٢٣٩ ، شرح الرضي ٢/ ١٢٦ ، شرح اللمع للواسطي الضرير ص ٧٩ .
(٣) ينظر : الأصول ١/ ٢٨٥ ، التعليقة للفارسي ٢/ ٦١ ، الفوائد والقواعد ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣ ، شرح الرضي ٢/ ١٢٦، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٢٦ ، ١٥٢٨ ، البيان في شرح اللمع ص٢٣٢ ، أسرار النحو ص ١٤٤ .

و(إلّا) على هذا حرفٌ ، قال بعضُهم : «ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنّها تصير حينَئذٍ اسماً، لكن لا يظهر إعرابُها إلّا فيما بعدَها، لكونها على صورة الحرف لم يبْعُد، كما قيل في (لا) في نحو قولك : زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ : إنّه بمعنى غير ، وجُعِل إعرابُه على ما بعدَه بطريق العاريّة . وينبني على اسميّة (إلّا) أنْ يكون ذكر ما بعدَها لبيان ما تعلَّقت به المغايرةُ » [1].

المطلب الثالث: الفرق بين (إلا) في الاستثناء ، و(إلا) في الوصف

فرّق النحاةَ بين (إلّا) في الاستثناء و(إلّا) في الوصف ، فذكروا أنّ معناها الّلازمَ لها في الاستثناء هو الاختصاص بالشيء دونَ غيره ، فإذا قُلتَ : جاءَني القومُ إلّا زيداً ، فقد اختصصتَ زيداً بأنّه لم يجيء ، وإذا قُلتَ : ما جاءَني إلّا زيدٌ ، فقد اختصصته بالمجيء ، وإذا قُلت : ما جاءَني زيدٌ إلّا راكباً ، فقد اختصصت هذه الحالَ دونَ غيرها من المشي والعدِّ ونحوه . وأمّا (إلّا) في الوصف فقد بيّنوا أنّ معناها المخالفةُ والمغايرةُ ، فإذا قُلت : قامَ القومُ إلّا زيدٌ ، لم تتعرضْ (إلّا) لإخراج زيدٍ من القوم ، كما لم تتعرض لإدخاله ، والأمران مسكوت عنهما وإنّما مرادُ المتكلِّم بهذا الكلامِ : قامَ القومُ المخالفون لزيدٍ[2] . هذا وما ذكره النحاة فرقاً بين (إلّا) في الاستثناء و (إلّا) في الوصف قد فرّقوا به أيضاً بين (غير) في الاستثناء ، و(غير) في الوصف ، كما سيأتي - إن شاء الله - .

(١) ينظر : حاشية الصبان ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦ .

(٢) ينظر : الأصول ١/ ٢٩١ ، النكت ص ٣٣٢ ، الفوائد والقواعد ص ٣٢٣ ، المنتخب الأكمل ص ١/ ١٠٧ ، شرح القمولي على الكافية ص ٣٠٣ .

الفصل الثاني : (غير)

المبحث الأول : (غير) في الوصف

المطلب الأول : معناها واستعمالها

اسمٌ بمعنى المغايرة – خلاف المماثلة – كقولك : هذا مغايرٌ لهذا ، فكما أنّ (مغاير) صفة فكذلك (غير) [1] ، واستعمالها في المغايرة على وجهين ، أحدهما : المغايرة في الذات ، كقولك : جاءَني رجلٌ غيرُ زيدٍ ، تريدُ إنساناً آخر ، والثاني : المغايرة في الصفات –وإنْ كانت الذاتُ واحدةً– كقولك: خرجْتَ بوجهٍ غيرِ الوجه الذي دخلْتَ به، فهذه مغايرة في الصفة [2]. قال في البحر المحيط: « (غير) مفردٌ مذَّكرٌ دائماً، وإذا أريدُ به المؤنّثُ جاز تذكيرُ الفعل حملاً على اللفظ، وتأنيثُه حملاً على المعنى، ومدلولُه المخالفةُ بوجهٍ ما، وأصلُه الوصفُ، ويستثنى به، ويلزم الإضافة لفظاً ومعنىً، وإدخالُ أل عليه خطأٌ، ولا تتعرَّفُ ، وإنْ أُضيف إلى معرفةَ »[3].

المطلب الثاني : موصوفها

لأصالة (غير) في الوصفيّة جاز أنْ يوصفَ بها جمعٌ وشبهُ الجمعِ ، وما ليس جمعاً، ولا شبه جمعٍ ، كقولك : جاءَ رجالٌ غيرُ زيدٍ ، و : رجلٌ غيرُك أحبُّ إليّ ، ولأصالتها أيضاً في الوصفيَّة وكثرة استعمالها جاز أنْ يُحذفَ الموصوف بها ، وتُقامَ مقامه ، كما يُحذفُ الموصوفُ بـ(مثلٍ) ، وتُقامُ مقامه، فتقول : جاءَ غيرُ زيدٍ ، كما تقولُ : جاءَ مثلُ زيدٍ[4] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٤٣ ، المقتضب ٤/ ٤٢٢ ، الإيضاح العضدي ١/ ٢٢٨ ، المفصل ص ٧٠ ، شرح الجمل لابن خروف ٣/ ٧٠٥ .

(٢) ينظر : المفصل ص ٧٠ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٣٤٥ ، كفاية النحو ص ٨٨ ، النجم الثاقب ١/ ٤٨٤ ، شرح القمولي ص ٢٩٧ ، الإرشاد ص ٢٦١ .

(٣) البحر المحيط ١/ ٢٨ .

(٤) ينظر : الأصول ١/ ٢٨٥ .

المطلب الثالث : إعرابـــها

إذا استعملت (غيرُ) صفةً لا استثناءً كانت جاريةً على إعراب ما قبلَها ، مثل إعرابِ (مثلٍ) ، فتقولُ : جاءَني القومُ غيرُ زيد ، و : مررْتُ بالقومِ غيرِ أخوَيْك، و: رأيتُ القومَ غيرَ أصحابِك . قال في المقتضب : «وكلُّ موضعٍ وقع الاسمُ فيه بعدَ (إلّا) على ضربٍ من الإعراب كان ذلك حالّاً في (غير) إلّا أنْ يكونَ نعتاً ، فيجرى على المنعوت الذي قبلَها ... وتقول : هذا درهمٌ غيرُ جيِّدٍ ، لأنّ غيراً نعتٌ»(١) . وتستعمل (غير) نعتاً حيثُ يصحُّ الاستثناء ، وحيثُ لا يصحُّ ، فمثالُ الأوّل قولُك : مَا جاءَني أحدٌ غيرُ زيدٍ ، كما تقول : ما جاءَني أحدٌ إلّا زيداً ، ومثالُ الثاني قولُك : هذا درهمٌ غيرُ جيِّدٍ ، ولا تقول : هـذا درهمٌ إلّا جيِّد (٢) .

المطلب الرابع : هل تتعرّف (غير) بالإضافة إلى معرفة ؟

جعل سيبويه غيراً في قوله تعالى :﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ ﴾ [النساء:٩٥] ، وقوله عزّ وجلّ:﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة:٧] صفةً ، والظاهر من صنيعه هذا أنّه يرى تعريفَ غيرٍ عندَ إضافتها إلى معرفة(٣) . وذهب الفرّاء وأكثر النحاةِ إلى أنّ غيراً لا تتعرّف بالإضافة إلى معرفة، قال في قوله تعالى :﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ : « بخفض﴿ غَيْرِ ﴾ ؛ لأنّها نعتٌ لـ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾، لا للهاء والميم من﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ ؛ وإنّما جاز أنْ تكونَ (غير) نعتاً لمعرفة لأنّها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام ، وليس بمصمود له ، ولا الأولُ أيضاً

(١) المقتضب ٤/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣ ، وينظر : الكتاب ٢/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣ ، الأصول ١/ ٢٨٥ ، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٦ ، الواضح لأبي بكر الإشبيلي ص ٩٢ ، كفاية النحو ص ٨٨ ، شرح الجمل لابن الفخّار ٣/ ٩٧٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤/ ٤٢٢ ، الفوائد والقواعد ص ٣٢٢ ، الجنى الداني ص ٥١٨ ، المغني ١/ ٧٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٣٢ ، وينظر : البحر المحيط ١/ ٢٨ .

بمصمود له ... ولا يجوز أنْ تقولَ : مررْتُ بعبد الله غيرِ الظريف ، إلّا على التكرير؛ لأنّ عبد الله مُوَقَّت ، و (غير) في مذهبِ نكرةٍ غير موَقَّتة ، ولا تكون (إلّا) لمعرفة غير مُوَقَّتةٍ»[١]، وممّن أخذ برأيْ الفرّاءِ المبرّدُ[٢]، والأخفش[٣]، والفارسيُّ[٤]، وأبو حيّان[٥] ، وغيرهم . وذهب ابن السّراج[٦]وتبعه الزمخشريّ[٧] وابن يعيش[٨] والعكبريّ[٩] إلى أنّ غيراً لا تتعرّف بالإضافة إلّا إذا وقعت بين متضادين ، نحو : مررتُ بالمتحرك غير الساكن، و: القائم غير القاعد .

المبحث الثاني : (غير) في الاستثناء

المطلب الأول : علّة حملها عليه

أصل (غير) – كما سبق– أنْ تكون صفةً لما قبلَها ، وأصل (إلّا) أنْ تكون استثناءً غيرَ وصفٍ إلّا أنّه لمّا اشتركت (غير) و(إلّا) في أنّهما يُخرجان ما بعدَهما من الحكم الذي دخل فيه ما قبلَهما ، وهذا في الإيجاب ، ويُدخلان ما بعدَهما من الحكم الذي خرج منه ما قبلَهما ، وهذا في النفي ، فلّما تضارعتا هذه المضارعةَ استثنوا بـ(غير) لمشابهتها (إلّا) ، ووصفوا بـ (إلّا) لمشابهتها (غير) ، وقد بيّن الرضي أنّ المقصود بحمل (غير) على (إلّا) في الاستثناء هو أنْ يصير ما بعدَ (غير) مغايراً لما قبلها

(١) معاني القرآن ١/ ٧ .
(٢) ينظر : المقتضب ٤/ ٤٢٣ .
(٣) ينظر : معاني القرآن ١/ ١٦٦ ـ ١٦٧ .
(٤) ينظر : الحجة ١/ ١٤٢ .
(٥) ينظر : البحر المحيط ١/ ٢٨ .
(٦) ينظر : المرجع السابق .
(٧) ينظر : المفصل ص ٨٦ .
(٨) ينظر : شرح المفصل ٢/ ١٢٥ ـ ١٢٦ .
(٩) ينظر : الإملاء ١/ ٨ .

نفياً، وإثباتاً ، كما بعدَ (إلا) ولا تُعتبر مغايرتُه له ذاتاً أو صفةً [1] .

المطلب الثاني : إعرابــها

لَّما كان أصلُ (غير) من حيثُ كونُه اسماً جوازَ حَمْلِ الإعراب ، وما بعدَه الذي صار مستثنىً بتطفُّل (غير) على (إلّا) مشغولاً بالجرّ ؛ لكونه مضافاً إليه في الأصل جُعِلَ إعرابُه الذي كان يستحقُّه ـ لولا المانعُ المذكورُ ، أي اشتغاله بالجرّ ـ على نفسِ (غير) عاريّةً[2] . وكلُّ موضعٍ جاز أنْ يستثنى فيه بـ(إلّا) جاز الاستثناءُ فيه بـ(غير)، وكلُّ موضعٍ وقعَ الاسمُ فيه بعدَ (إلّا) على ضَربٍ من الإعراب ـ على ما مضى من التفصيل ـ كان ذلك حالّاً في (غير)[3] إلّا أنْ يكون نعتاً ، فتقول : قاموا غيرَ زيدٍ ، و: ما سارُوا غيرَ زيدٍ ، وغيرُ زيدٍ ، و : ما بها إنسانٌ غيرَ وَتَدٍ ، (على لغة أهل الحجاز)، و : غيرُ وَتَدٍ ، (على لغة بني تميم)[4] . قال في الكتاب : (هذا بابُ غيرٍ . اعلَمْ أنّ غيراً أبداً سِوَى المضافِ إليه ، ولكنّه يكون فيه معنى (إلّا) ، فيُجْرَى مجْرَى الاسمِ الذي بعدَ (إلّا) ، وهو الاسمُ الذي يكونُ داخلاً فيما يخرجُ منه غيرُه ، وخارجاً ممّا يدخلُ فيه غيرُه. فأمّا دخولُه فيما يخرجُ منه غيرُه فأتانِيَ القومُ غيرَ زيدٍ ، فغيرُهم الذين جاءوا ، ولكن فيه معنى (إلّا) فصار بمنزلة الاسم الذي بعدَ (إلّا) . وأمّا خروجُه ممّا يدخلُ فيه غيرُه فما أتانِيَ غيرُ زيدٍ. وقد تكونُ بمنزلة «مثلٍ» ليس فيه معنى(إلّا) . وكلُّ موضعٍ جاز فيه الاستثناءُ بـ(إلّا) جاز بغير، وجَرَى مَجْرَى الاسمِ الذي بعدَ (إلّا)؛ لأنّه اسمٌ بمنزلته ، وفيه معنى (إلّا) »[5] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢/ ١٢٦ ، وينظر : شرح المفصل ٢/ ٨٣ .

(٢) ينظر : المقتصد ٢/ ٧٠٩ ، ٧١١ ، الاستغناء ص ٢٥٠ ، ٣٥٤ ، شرح الرضي ٢/ ١٢٦ .

(٣) ينظر : المقتضب ٤/ ٤٢٢ ، الأصول ١/ ٢٨٤ ، المقتصد ٢/ ٧١١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٤ ، وينظر : الأصول ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥ ، الفوائد والقواعد ص ٣٢٣ .

(٥) الكتاب ٢/ ٣٤٣ ، وينظر : المقتضب ٤/ ٤٢٢ ، الأصول ١/ ٢٨٤ ، التعليقة للفارسيّ ٢/ ٧٠ .

هذا وقد نصّ النحاةُ على أنّ (غير) لا تكـون بمنزلـة (إلّا) في الاسـتثناء في كـلِّ موضعٍ ، من ذلـك قـولُ سـيبويه في بـاب (غـير) : «ولا يجـوز أنْ يكـونَ غـيرُ بمنزلـة الاسم الذي يبتدأ بعـدَ (إلّا) ، وذلـك أنّهـم لم يجعلـوا فيـه معنـى (إلّا) مبتـدأ ، وإنّـما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كلِّ موضعٍ يكونُ فيه بمنزلة مثلٍ»[1] . قال في النكـت: «بيّن سيبويه أنّ (غـير) لا تكـون بمنزلـة (إلّا) في الاستثنـاء في كـلِّ موضـعٍ فمـن ذلك« ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ خيرٌ منه » ، ولا يجـوز « ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ خيرٌ منه »، وذلك لوجهين ، أحدهما : أنّ (غير) إنما تكون بمعنى (إلّا) إذا كان بعـدَ (إلّا) اسـمٌ يصحُّ الإضافةُ إليه بـ (غير) ؛ لأنّ (غير) ليست تخالِفُ سِوَى الاسمِ الـذي أُضـيفَتْ إليه . والوجه الثاني : أنّ (إلّا) يقع بعدَها فعلٌ وفاعلٌ ، كقولـك : ما أتـاني أحـدٌ إلّا يضحك . ولا يجوز : غير يضحك فلا يصحُّ إضافةُ «غير» إلى المبتـدأ والخـبر، كـما لا يصحُّ إضافتهُ إلى الفعل)[2] . هذا وقد أورد الـشاطبيُّ كلامـاً نفيسـاً يُبـين عـن أصـل النظر في (إلّا) و (غير) ، قال : «والقاعدةُ العامّةُ في (غير) مع (إلّا) أنّ غيراً لا تقَـعُ موقعَهـا (إلّا) في الاسـتثناء إلّا أنْ تكـونَ غـيرُ عـلى أصـلها ، وتجـرى في الاسـتثناء ، وأصلُها أنْ تجرىَ صفةً على ما قبلَها ، كما أنّ (إلَا) لا تقَعُ موقعَ (غـير) في الـصفة إلّا حيثُ تكونُ (إلَا) على أصلها من الاستثناء ، ولا تكون كذلك إلّا ومعنى الاستثناء حاصلٌ فيها ، فإلّا لا تفارِقُ أصلَها ، كما أنّ غيراً لا تفـارِقُ أصـلَها ، وهـذه القاعـدةُ هي أصلُ النظرِ في الأداتين ، فتأمَّلْها »[3] .

المطلب الثالث: الفرق بين (غير) الوصفيّةِ، و(غير) الاستثنائية

فرَّق النحاةُ بين (غير) وصفاً ، و (غير) في الاستثناء ، كما فرّقوا بين (إلّا) وصفاً،

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٣ .
(٢) النكت ص ٣٣٢ ، وينظر : الأصول ١/ ٢٨٥ ، التعليقة للفارسيّ ٢/ ٧٣ ، المقاصد الشافية ١/ ٣٩٣ .
(٣) المقاصد الشافية ١/ ٣٩٤ـ ٣٩٥ ، وينظر : الأصول ١/ ٢٨٥ـ ٢٨٦ .

و(إلّا) في الاستثناء ، فذكروا في (غير) أنّها إذا كانت استثناءً فقد تعرَّضَتْ لإخراج ما انخفض بها ممّا قبلَها ، فإذا كان ما قبلَها إيجاباً فما بعدَها نفيٌ ، وإذا كان ما قبلَها نفياً فما بعدَها إيجابٌ ، كما هو الحال في (إلّا) في الاستثناء . وإذا كانت (غيرُ) وصفاً لم تُوجِبْ شيئاً للاسم الذي بعدَها ولم تنفِ عنه ، نحوُ : قامَ القومُ غيرُ زيدٍ ، فإنّ مراد المتكلِّم بهذا الكلامِ : قامَ القومُ المخالفونَ لزيدٍ[1]، كما هو الحال في (إلّا) وصفاً .

المطلب الرابع: ما افترق فيه (إلا) و(غير)

سبق أنّ (إلّا) قد تُحمل على (غير) كما أنّ غيراً قد تُحمَلُ على (إلّا) ، لاشتراكهما في مغايرة ما بعدَهما لِما قبلَهما ، وقد أورد النحاة لهما عدةَ مواضعَ يفترقان فيها ، من ذلك ما ذكره سيبويه بقوله : « ولا يجوز أنْ تَقولَ : ما أتانِي إلَا زيدٌ ، وأنت تريدُ أنْ تجعلَ الكلامَ بمنزلة مثلٍ ، وإنّما يجوزُ ذلك صفةً ، ونظيرُ ذلك من كلام العرب (أجمعون) ، لا يَجْرى في الكلام إلّا على الاسم» [2]. قال الأعلم الشنتمريُّ : «يريدُ أنّ (إلّا) وما بعدَها لا تُقامُ مقام الموصوفِ ، كما يُقامُ (مثلُ) و(غيرُ) ؛ لأنّ الأحرفَ لا تَتمكَّنُ في الوصف ، كما أنّ (أجمعين) لا يكون إلّا نعتاً للأسماء المذكورةِ قبلَه ، ولا يُقامُ مقامَ المنعوت ؛ لأنّه وُضِعَ للتوكيد خاصّةً» [3]. وقال سيبويه في باب (غير) : « ولا يجوز أنْ يكونَ (غيرُ) بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعدَ (إلّا) ، وذلك أنّهم لم يجعلوا فيه معنى(إلّا) مبتدأ »[4] ، قال أبو عليٍّ الفارسيُّ في

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤ ، التعليقة للفارسيّ ٢/ ٧٣ ، النكت ص ٣٣٢ ، الفوائد والقواعد ص ٣٢٣ ، حواشي المفصل للشلويين ص ٢٥٥ ، شرح ابن يعيش ٢/ ٨٨ ، شرح القمولي ص ٢٩٨ ، شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٥٣ ، المنتخب الأكمل ص ١/ ١٠٧ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣٤ .

(٣) النكت ص ٣٢٧ .

(٤) الكتاب ٢/ ٣٤٣ .

التعليقة :« الاسم الذي يبتدأ بعدَ (إلّا) ، نحوُ : ما رأيتُ أحداً إلّا زيدٌ خيرٌ منه ، لا يجوز أنْ يبتدأ (غير) ، فيجعلَ بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعدَ (إلّا) ، فيقال : ما رأيتُ أحداً غيرُ زيدٍ خيرٌ منه»[(١)] . وقال سيبويه أيضاً : «هذا باب ما أُجرِيَ على موضعِ (غيرٍ) لا على ما بعدَ (غيرٍ) ، زعم الخليلُ رحمه الله ويونُس جميعاً أنّه يجوز : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروٍ ... » [(٢)]، وهذا الأخيرُ هو الفرقُ الذي رامه النحويون بقولهم : إذا عطف على الاسم بعدَ (غير) جاز اعتبارُ اللّفظِ واعتبارُ المعنى ، وأمّا الاسمُ المعطوفُ على ما بعدَ (إلّا) فلا اعتبارَ إلّا للّفظ فقط .

هذا وقد اختلف النحاة فيما حصروا من فروق ، فمنهم من لم يذكرْ إلّا وجهين ، أحدهما: أنّه لا يجوز حذفُ موصوفِ (إلّا) ، لا يُقالُ: جاءَنِي إلّا زيدٌ، ويقال : جاءَنِي غيرُ زيدٍ . والثاني : أنّه لا يُوصَفُ بإلّا إلَا حيثُ يَصحُّ الاستثناءُ ، فيجوز: عندي درهمٌ إلّا دانقٌ ؛ لأنّه يجوز إلّا دانقاً ، ويمتنعُ : إلّا جيِّدٌ ؛ لأنّه يمتنع : إلّا جيِّداً . وممّن ذكر هذين الوجهين ابنُ هشامٍ[(٣)] ، والمراديُّ[(٤)] ، والأشمونيّ[(٥)] .

ومنهم من زاد فرقاً ثالثاً ، وهو أنّه إذا عُطف على الاسم الواقعِ بعدَ (إلّا) لم يَجُزْ إلّا اعتبارُ اللفظِ، وإذا عُطِف على الاسم بعدَ (غيرٍ) جاز اعتبارُ اللفظِ والمعنى، وممّن أورد هذه الفروقَ الثلاثة الأُبَّذيُّ[(٦)]، والقموليُّ[(٧)] . وأورد ابن عصفور ثلاثة أوجه من الخلاف أيضاً غير أنّه جعلَ منها أنّه يجوز أنْ يوصَفَ بإلّا وما بعدَها

---

(١) التعليقه ٢/ ٧٣ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٤ .

(٣) ينظر : المغني ١/ ٧٢ .

(٤) ينظر : الجنى الداني ص ٥١٨ ، توضيح المقاصد ٢/ ١١٤ .

(٥) ينظر : شرح الأشموني على الألفية ٢/ ٤٣٦ .

(٦) ينظر : شرح الجزولية ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(٧) ينظر : شرح القمولي ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨ .

الظاهرُ والمضمرُ والمعرفة والنكرةُ[(١)].

ومنهم من عدَّد خمسةَ فروقٍ الثلاثةَ التي أوردها ابن هشام، وزاد فرقين، أحدهما: وقوع الجملة بعدَ (إلّا)، ولا تقع بعدَ (غير). والآخرُ: أنّك إذا فَرَّغْتَ العاملَ قبلَ (إلّا) لِمَا بعدَها أنْ يكونَ مفعولاً به صحَّ نصبُه، بخلافِ (غير) فإنّه لا بُدَّ من جرِّه، فتقولُ: ما جئتُكَ إلّا ابتغاءَ الخيرِ، نصباً، وتقول في (غير): ما جئتُكَ لغيرِ ابتغاءِ الخيرِ، ولا تَحذِف اللامَ، وممّن ذكر هذه الفروقَ الخمسةَ الشاطبيُّ[(٢)]، وخالدٌ الأزهريُّ[(٣)]. ومن النحاة من تَعرَّض لبعضِ هذه الشروطِ، وقد يُورِدُها بعضُهم في غيرِ موطنٍ[(٤)].

(١) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٢٥٨، ٢٦٣.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ١/ ٣٩٣-٣٩٤.

(٣) ينظر: التصريح ١/ ٣٦١-٣٦٢.

(٤) ينظر: الأصول ١/ ٢٨٥، التعليقة للفارسيّ ٢/ ٧٣، النكت ص ٣٢٧، ٣٣٢، شرح المقرّب لابن النحاس ١/ ٥٧٩، المقتصد ٢/ ٧١١-٧١٢، التخمير ١/ ٤٧١-٤٧٢، شرح المفصل ٢/ ٩٠، كشف الوافية ص ٢٣٦، الارتشاف ٣/ ١٥٢٧، شرح ألفية ابن معط لابن النحوية ٢/ ٥١٤، ٥١٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٨، ٢٦٣، النجم الثاقب ١/ ٤٨٤، كفاية النحو ص ٩٠.

الفصل الثالث

شروط الوصف بـ(إلا)

أصلُ (إلّا) -كما تقدَّم- أنْ تكون للاستثناء، وأصلُ (غير) أنْ تكونَ وصفاً، ثمّ قد تُحمل إحداهما على الأخرى فيُوصَفُ بـ (إلّا)، ويستثنى بـ (غير). ولأصالة (غير) في الوصفيّة -كما ذكر- جاز أنْ يُوصَفَ بها جمعٌ وشبهُ جَمعٍ، وما ليس جمعاً، ولا شبهَ جمْعٍ، وأمّا (إلّا) فلا يُوصَفُ بها عندَ النحاة إلّا بشروط مختلَفٍ فيها.

الشرط الأوّل: أنْ يكونَ الموصوفُ بها جمْعاً منكَّراً، نحو: جاءَنِي رجالٌ قرشيُّون إلّا زيدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، أو مشبه الجمعِ، نحو: ما جاءَنِي أحدٌ إلّا زيدٌ[1]، أو ذا (أَلْ) الجنسيّة. وإنّما شُرط كونُه جمعاً -كما قيل[2]- ليوافق حالُها صفةً حالَها أداةَ استثناءٍ، وذلك لأنّه لابُدَّ لها في الاستثناء من مستثنىً منه متعدِّدٍ لفظاً كان أو تقديراً، فلا تقول في الصفة: جاءني رجلٌ إلّا زيدٌ. وشُرط كونُ الجمعِ منكَّراً؛ لأنّه إذا كان معرَّفاً، نحوُ: جاءَنِي الرجالُ، أو القومُ إلّا زيدٌ، احْتَمَل أن يرادَ به استغراقُ الجنسِ، فيصحّ الاستثناءُ، واحْتَمل أنْ يُشارَ به إلى جماعة يَعرِفُ المخاطَبُ أنّ فِيهم زيداً، فلا يتعذَّر أيضاً الاستثناءُ الذي هو الأصلُ في (إلّا)، فالسامعُ يحمِلُ (إلّا) على أصلها من الاستثناء، فاختير كونُه منكَّراً غيرَ محصورٍ؛ لئلّا يتحقَّق دخولُ ما بعدَ (إلّا) فيه، فيَضْطَرّ السامعُ إلى حمل (إلّا) على غير الاستثناء.

وشُرط كونُه ذا (أَلْ) الجنسيّة؛ لأنّه في معنى النكرة، وقد جَزَم بهذه الشروطِ

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩٨.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٢/ ١٢٨.

المبرّدُ[1]، وابن السراج[2]، وابنُ مالكٍ[3]، وزادَ ابنُ الحاجب في (الكافية) بعدَ قوله: جمْع منكَّر. غير محصور[4]، قال في (الأمالي) : «إذا اسْتُعملتْ (إلّا) بمعنى (غير) فلابُدَّ من هذه الشروط المذكورةِ ، وإنّما كان كذلك لضعف استعمالِها صفةً ، فلم يستعملوها إلّا في الموضوع الذي يتعذَّر في الاستثناء ... وإنّما اشْتُرط أنْ يكونَ غيرَ محصورٍ احترازاً من مثلِ : له عندي عشرةٌ إلّا درهما ، فإنّه تابعٌ لجمعٍ منكورٍ ، ولكنّه لّما كان محصوراً صحّ أنْ يكونَ استثناءً ؛ لأنّك لو سكتَّ عنه لَدَخلَ فيه ، ووجبَ على المقرّ به عشرةٌ ، بخلافِ قولك : جاءَنِي رجالٌ إلّا زيداً ، ولم يُشترَط في استعمال (غير) بمعنى (إلّا) تَعَذُّرُ جعلها صفةً ، كما اشْتُرِط في استعمال (إلّا) بمعنى(غير) كونُها استثناءً ؛ لأنّ (غير) إذا اسْتُعملت في الاستثناء كانت لها أمثالُ جَرَتْ ذلك المجرى؛ لأنّ وقوعَ الأسماءِ استثناءً لا بُعْدَ فيه، كَـ (سِوَى) و(سَوَاء) ، بخلاف استعماله (إلّا) صفةً ؛ لأنّها حرفٌ ، واستعمالُ الحرفِ صفةً على خلاف القياس ... فاشْتُرِط فيه تعذُّرُ جَرْيه على أصله»[5] ، هذا وجوّز الأخفشُ أنْ يُوصَفَ بإلّا المعرَّفُ بأل العهديّة[6] ، نحوُ : مررْتُ بالقومِ إلّا أخيكَ ، وجاءَنِي القومُ إلَّا أخوكَ ، كما أجاز أنْ يُوصَفَ بها المضمرُ ، واستشهدَ بقراءةٍ شاذَّةٍ ، وهي قوله تعالى :﴿ فشربوا منه إلَّا قليلٌ منهم﴾[7]. وجَوَّز ابنُ عصفورٍ أنْ يوصَفَ بها

(١) ينظر : المقتضب ٤/ ٤١١ .
(٢) ينظر : الأصول ١/ ٢٨٥ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨ .
(٤) الكافية ص ١١٢ .
(٥) الأمالي النحوية ٣/ ٥٧ ـ ٥٨ .
(٦) ينظر : الارتشاف ٣/ ١٥٢٦ ، الهمع ٣/ ٢٧٣ .
(٧) ينظر : معاني القرآن ٢/ ٦٢٦ .

كلُّ ظاهرٍ ، ومضمرٍ ونكرةٍ ومعرفة[١] .

هذا ، وجوَّز سيبويه أنْ يوصَفَ بها كلُّ نكرةٍ ، ولو مفرداً ، فقد عقد باباً عنونه بقوله : « هذا بابُ ما يكون فيه (إلّا) وما بعدَه وصفاً بمنزلة مثلٍ، وغيرٍ»[٢]، ومثَّل بقوله : لو كان معنا رجلٌ إلّا زيدٌ لغلبَنَا . وبقوله تعالى :﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ، كما أجاز في نحو : ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ ، الإبدالَ والوصفيّةَ، وظاهرُ صنيعِ سيبويه أنَّ الموصوفَ بإلّا نكرةٌ .

الشرط الثاني : أنْ يتقدَّمها موصوفٌ ، فلا يُحذَف ، فلا يقالُ : جاءَنِي إلّا زيدٌ . ونظيرها في ذلك الجملُ والظروفُ ، فإنّها تقعُ صفاتٍ ، ولا يجوزُ أنْ تنوبَ عن موصوفاتها[٣]، بخلاف (غير) ، فيجوزُ أَنْ يقالَ : قامَ غيرُ زيدٍ.

الشرط الثالث : صحّةُ الاستثناءِ ، وهو كالمجمعِ عليه من النحويين[٤]، غيرَ أنّ ظاهرَ كلام سيبويه -كما صرّح غيرُ واحد[٥]- يقتضي خلافَ ذلك ؛ فإنّه مثّل بقوله تعالى:﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ، وبقوله : لو كان معنا رجلٌ إلّا زيدٌ لغلبنا. ولا يجوز الاستثناء فيهما . قال الصبّان : «وقد دَفَعه بعضُهم بأنّ المرادَ بالاستثناء في قولهم : لا يُوصَفُ بها إلّا حيثُ يصحُّ الاستثناء . ما هو أعمُّ من المتَّصل والمنقطع ، وإنما يمتنع في الآية والمثالِ المتّصلُ ، لا المنقطعُ . قال الدمامينيّ : وهذا يقتضي إلغاءَ الشرطِ المذكورِ ؛ لكونه لم يحترزْ به عن شيء ، وهو كلامٌ متينٌ ، وما أجيب به عنه من أنّ ذلك لا يضرُّ ؛ لأنّ الأصلَ في القيود أنْ تكونَ لبيان الواقعِ

(١) ينظر : شرح الجمل ٢/ ٢٥٨ .
(٢) الكتاب ٢/ ٣٣١ .
(٣) ينظر : الاستغناء ص ٢٥٢ ، المغني ١/ ٧٢ ، الهمع ٣/ ٢٧٣ .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٢/ ١٢٩ ، الارتشاف ٣/ ١٥٢٨ ، هداية السبيل ٢/ ٤٩٩ ، كشف الوافية ص ٢٣٨ ، حاشية الكيلاني على الكافية ص ١٩١ .
(٥) ينظر : المساعد ١/ ٥٨٠ ، المغني ١/ ٧٢ ، الارتشاف ٣/ ١٥٢٨ ، الهمع ٣/ ٢٧٢ .

لا يقاومه»[(١)]. وقد صرَّح المبرِّدُ[(٢)]، والجرميُّ[(٣)] بجواز الوصف بإلّا حيث يصحُّ المنقطعُ ، فقد أجازا في قوله تعالى :﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا﴾[هود:١١٦] ،أنْ يرتفعَ على الوصف لـ﴿أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ﴾، والاستثناءُ منقطعٌ[(٤)].

هذا ويُشْتَرطُ صحَّةُ الاستثناء سواء جاز البدلُ أو لا ، وزعم المبرّد أنّ الوصفَ بإلّا لم يجيء إلّا فيما يجوز فيه البدلُ[(٥)]، وأجاز في الآية الكريمة :﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ البدلَ[(٦)]. وأجاز الثمانينيُّ[(٧)] وابنُ يعيش[(٨)] فيها الاستثناءَ، لو قُرِئ بالنصب . ومنع جمهورُ النحاة الاستثناءَ والبدلَ في الآية الكريمة ؛ أمّا منعُهم الاستثناءَ من جهة المعنى فلأنّ التقديرَ حينَئِذٍ : لو كان فيهما آلهة ليس فيهم اللهُ لفسدتا ، وذلك يقتضي بمفهومه أنّه لو كان فيهما آلهةٌ فيهم اللهُ لم تفسدا ، وليس ذلك المراد[(٩)] . وأمّا من جهة اللفظ فلأنّ ﴿ءَالِهَةٌ﴾ جمعٌ منكّرٌ في الإثبات ، فلا عمومَ له ، فلا يصحُّ الاستثناءُ منه ، فلو قُلتَ : قامَ رجالٌ إلّا زيداً ، لم يصحَّ[(١٠)] اتفاقاً . وأمّا منعُهم البدلَ فلأنّ شرط البدل في الاستثناء صحّةُ الاستغناءِ به عن الأوّل ، وذلك ممتنعٌ بعدَ (لو) ، كما يمتنعُ بعدَ (إنْ) ؛ لأنّهما حرفا شرطٍ، والكلامُ

---

(١) حاشية الصبان ٢/ ١٥٦ ـ ١٥٧ ، وينظر : المساعد ١/ ٥٨٠ .
(٢) ينظر : المقتضب ٤/ ٤١٦ ، وينظر : الارتشاف ٣/ ١٥٢٨ ، الهمع ٣/ ٢٧٢ .
(٣) ينظر : الارتشاف ٣/ ١٥٢٨ ، وممن أجاز ذلك أيضاً الفرّاء والزمخشري وأبو حيان ، ينظر : معاني القرآن ٢/ ٣٠ ، الكشاف ٤/ ٤١٥ ، البحر المحيط ٨/ ١٦٤ .
(٤) ينظر : البرهان للزركشيّ ٤/ ٢٣٩ ، الارتشاف ٣/ ١٥٢٨ .
(٥) ينظر : الهمع ٣/ ٢٧٣ .
(٦) ينظر : الأصول ١/ ٣٠١ ـ ٣٠٢ ، شرح الرضي ٢/ ١٣٠ .
(٧) ينظر : الفوائد والقواعد ص ٣٢٢ .
(٨) ينظر : شرح المفصل ٢/ ٨٩ .
(٩) ينظر : حاشية (الكتاب) ٢/ ٣٣٢ ، البرهان للزركشي ٤/ ٢٣٩ ، التخمير ١/ ٤٧٣ ، المغني ١/ ٧٠ .
(١٠) ينظر: الإملاء ٢/ ١٣٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩٨-٢٩٩، شرح الرضي ٢/ ١٣٠ ، المغني ١/ ٧٠ ـ ٧١ .

معهمـا موجَـبٌ[١]، ولذا قـال سيبويـه : «لو قُلتَ : لو كان معنا رجلٌ إلّا زيدٌ لهلَكْنا ، وأنت تريد الاستثناء لكنْتَ قد أَحَلْتَ»[٢]، أي : أَتَيْتَ بممنوعٍ ؛ لأنّه يصـير في معـنى : لو كان معنا زيدٌ لهلكنا ؛ لأنّ البدلَ بعدَ إلّا في الاستثناء موجَبٌ، وكذا الآية الكريمةُ لو كانـت على البـدل ؛ لأنّ التقدير : لو كان فيهما اللهُ لفسدتا ، وهو باطلٌ [٣].

وما احتجّ به المبرّدُ من أنّ (لو) تدلُّ على الامتناع ، وامتناعُ الشيء انتفاؤه ، والتفريغُ بعدَها جائزٌ[٤] يرُدُّهُ أنَّهم لا يقولـون : لو جاءَني ديَّـارٌ أكرمْتُـه ، ولا : لو جاءَني من أحدٍ أكرمْتُه ، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك ، كما يجوز : فيها ديّارٌ ، و: ما جاءَني من أحدٍ[٥]. وأجاز بعضُهم البدلَ في الآية بشرط أنْ يذكرَ المبدلُ مع (إلّا) ، ولا يقع خللٌ ، فتقولُ : لو كان فيهما إلّا الله لفسدتا ، كما تقولُ : ما في الدار أحدٌ إلّا زيـدٌ ، ثم تبـدلُ زيداً من (أحدٍ) ، فتقولُ : ما في الدار إلّا زيدٌ [٦].

وأجاز الفارسيُّ في الآية البدليَّة مـن حيـثُ الصنعـةُ ، ومنعَها من جهة المعنى[٧]. ويَرُدُّ إجازتـه ما صـرّح بـه أكثرُ النحـاةِ مـن عـدم جـواز البدليّـة أو الاستثناء في الآية لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ .

وأغربَ ابنُ الحاجب ، فشرط في وقوع إلّا صفةً ، أنْ يتعَذَّر الاستثناءُ ، وذكر أنّه

---

(١) ينظر : النكت ص ٣٢٦ ، البيان لابن الأنبـاري ٢/ ١٥٩ ، الإملاء ٢/ ١٣١ ـ ١٣٢ ، الاستغنـاء (ص: ٢٤٨) ، شرح الجزولية للأبذي ص ٣٢ ، الكشاف ٣/ ١٠٧ ، شرح التسهيل لاين مالك ٢/ ٢٩٨ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢/ ١٣٠ ـ ١٣١ ، المغني ١/ ٧١ .

(٥) ينظر : شرح الجزولية للأبـذي ص ٣١ ، المغـني ٢/ ٧١ ، شـرح الـرضي ٢/ ١٣٠ ، شرح القمـولي ص ٣٠٠ .

(٦) ينظر : المحيط المجموع ص ٨٣ .

(٧) ينظر : التعليقة ٢/ ٦١ .

مذهبُ المحقِّقين، ثمّ قال: « وقد زعم قومٌ أنّها تصحُّ على الصفة مع صحّةِ الاستثناء، ومتمسَّكُهم قولُ الشاعر[1]:

وكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلّا الفَرْقَدانِ

وهو شاذٌ عندَ الأولين »[2]، وممّن أخذ بشرط ابن الحاجب تعذُّرِ الاستثناء تاج الدين الإسفراييني[3]، وابنُ النحويّة، قال: « وتَعَذُّرُ الاستثناء بأنْ تكون (إلّا) جارية على جمعٍ منكورٍ غير محصور، أمّا كونه منكوراً فلتتأتى الوصفيّةُ بها؛ إذ هي نائبةٌ منابَ (غير)، و(غيرُ) لا يوصَفُ بها إلّا النكرةُ؛ لأنّها لا تتعرَّفُ بالإضافة ... وأمّا كونُه غيرَ محصور فليتحقَّق تعذُّرُ الاستثناءِ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلْتَ: مررْتُ برجالٍ إلّا زيدٍ، جاز أن لا يكونَ (زيد) داخلاً في (رجال) من قولك: جاءني رجالٌ؛ لعدم دلالته على الحصر والعموم؛ لأنّه نكرةٌ في سياق الإثبات، فلا تستوعبُ جميعَ الأفرادِ، فيتخلّف الاستثناءُ لتخلُّفِ لازمهِ، وهو الإخراجُ، ولا تستعملُ صفةً على تأتي الاستثناءِ إلّا ضرورةً »[4]. والبيت الذي ذكره ابنُ الحاجب آنفا، وحكم بشذوذه قد ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد في حاشيته على شرح الأشموني انّ للعلماء فيه ستةَ تخريجات أوردها جميعاً، وعلّق عليها، ويمكن الرجوع إليها[5].

(١) نسبه سيبويه ٢/ ٣٣٤ إلى عمرو بن معدي كرب، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٦ إلى حضرميّ بن عامر بن مجمّع. والبيت في المقتضب ٤/ ٤٠٩، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٣، الإنصاف ١/ ٢٦٨، ٢٧١، الجنى الداني ٥١٩.

(٢) شرح الكافية ص ٣٤٧.

(٣) ينظر: لباب الإعراب ص ٣٤٥.

(٤) شرح ألفية ابن معط ٢/ ٥١٣.

(٥) ينظر: واضح المسالك لتحقيق منهج السالك ٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤١.

هذا والذي أراه في هذه الشروط - والله أعلم - هو ما ذكره ابنُ ناظر الجيش في شرحه على التسهيل أنّ أكثرَ الأمورِ المشروطة في وقوع (إلّا) وصفاً غيرُ لازمةٍ، ولم يتحقَّق فيها سوى شرطٍ واحدٍ، وهو أنْ يكونَ الموصوفُ بها مذكوراً، فلم ينصّ سيبويه إلّا عليه، ولم يتعرض لغيره، بل أمثلتُه التي مثَّل بها تَدفَعُ غيرَ ذلك، كاشتراط الجمعيَّة، أو شبهها، وعدمِ التعريف، وكاشتراط الصلاحيَّة للاستثناء، ولا ينبغي العدولُ عمّا قاله سيبويه؛ إذ لم ينهض على مخالفته دليلٌ[1]. ويقوِّي ما ذهب إليه ابنُ ناظر الجيش تصريحُ غير واحدٍ من النحاة بأنّ بعضَ أمثلة سيبويه، وكذا استشهادُه بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ تخالف ما عليه أكثرُ النحاة من اشتراط صحّة الاستثناء[2].

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ج ٣، ورقة (٥١).

(٢) ينظر: المغني ١/ ٧٢، دراسات لأسلوب القرآن ١/ ٢٣٢.

الباب الثاني

تَقَارُضُ (إلا) و (غير) في القرآن الكريم

جاءتْ (إلا) بمعنى (غير) الوصفية ، و (غير) بمعنى (إلا) الاستثنائية في القرآن الكريم كما جاءت في كلام العرب . وفي هذا الباب أذكر - إن شاء الله تعالى - على سبيل المثال لا الحصر ما ورد من الآيات في هذا الشأن .

الفصل الأول

آيات (إلا) وصفاً

• قوله تعالى :﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾[البقرة:٣٤] .
قال العُكبريُّ : « ﴿ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ يُقرَأ بالرّفع [1]، والوجهُ فيه أنّه جعلَ (إلّا) بمعنى (غير) ورفعُه على الوصف بمعنى التوكيد للضمير في : ﴿فَسَجَدُوٓاْ ﴾ » [2] ، كما يجوز وهو الأرجح في نظري - والله أعلم - أن تكون إلاّ بمعنى (لكن) وما بعدها مبتدأ .

• قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ ﴾ [البقرة:٨٣].
قال العُكبريُّ:«﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ ﴾ النّصبُ على الاستثناء ... وقُرِئ بالرَّفع شاذّاً [3] ... ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المرفوع المستثنى منه ، وسيبويه وأصحابُه يُسمونه نعتاً ووصفاً » [4] .

---

(١) قرأ بها جناح بن حبيش ، ينظر : مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص ٤ .
(٢) إعراب القراءات الشواذ ١/ ١٤٨ .
(٣) في البحر المحيط ١/ ٢٨٧ : « روى عن أبى عمرو أنه قرأ (إلا قليلاً) بالرفع ، وقرأ بذلك أيضاً قوم» .
(٤) الإملاء ١/ ٤٧ .

• قوله تعالى :﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة:٢٤٩] .

في (معاني القرآن) للأخفش : « ﴿ فشربوا منه إلَّا قليلٌ ﴾ و﴿ إلَّا قليلٌ ممن أنجينا منهم ﴾ [هود:١١٦] رفع على أنّ قوله ﴿ إلَّا قليلٌ ﴾ صفة »(١) .

وقال في (البحر المحيط) : « وقرأ عبدُ الله وأُبَيٌّ والأعمشُ(٢)﴿إلَّا قليلٌ ﴾ بالرّفع ، قال الزمخشريُّ ... ونقول : إذا تقدَّم موجبٌ جاز في الذي بعدَ (إلّا) وجهانِ ، أحدُهما : النّصبُ على الاستثناء ، وهو الأفصحُ .

والثاني : أنْ يَكون ما بعدَ (إلّا) تابعاً لإعراب المستثنى منه إنْ رفعاً فرفعٌ ، أو نصباً فنصبٌ ، أو جَرّاً فجَرٌّ»(٣) .

وفي (إعراب القراءات الشّواذ) : «قوله ﴿إِلَّا قَلِيلًا ﴾ يُقْرَأُ بالرّفع على أنّه وصفٌ للضمير في ﴿فَشَرِبُواْ ﴾... و(إلّا) في هذا الموضع بمعنى (غير) » (٤).

قوله تعالى :﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾[النساء:٢٤] .

قال القرطبيُّ في تفسير قوله تعالى :﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [الدخان:٥٦] : « ﴿إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ على الاستثناء المنقطع ... وقيل : (إلّا) بمعنى سِوَى ... كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء:٢٢] »(٥).

• قوله تعالى :﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة:١] .

قال في (البيان) :« (ما) في موضعِه وجهانِ ... والثاني : أنْ يكونَ مرفوعاً ؛ لأنّه

(١) معاني القرآن ٢/ ٦٢٦ .
(٢) في مختصر الشواذ لابن خالويه ص ١٥ : بالرفع أُبَيّ والأعمش . وكذا التفسير الكبير للرازي ٦/ ١٨٢ .
(٣) البحر المحيط ٢/ ٢٦٦ .
(٤) إعراب القراءات الشواذ للعكبرى ١/ ٢٦٣ . وينظر : معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٦ ـ ١٦٧ .
(٥) الجامع للقرطبي ١٦/ ١٥١ ـ ١٥٢ .

صفةُ ﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ ، كما تقول : أُحِلَّتْ لكم بهيمةُ الأنعامِ غيرُ ما يتلى ، فإذا أُقِيمت (إلّا) وما بعدَها مقام (غير) رفعت ما بعدَ (إلّا) »[1] .

وقال أبو حيان : « ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ هذا استثناءٌ من بهيمة الأنعام ... و(ما) في موضع نصبٍ ... ويجوز الرفعُ على الصفة لـ﴿بَهِيمَةُ﴾ »[2].

• قوله تعالى :﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس:٩٨] .

قال الزجاج : « ويجوز الرفع [3] على أنْ يكون على معنى : فهّلا كانت قريةُ آمنت غيرُ قومِ يونسَ فيكون ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ صفةً » [4] .

وقال الأخفشُ : «وقد يكون ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ رفْعاً ، تجعل (إلّا) وما بعدَه في موضع صفةٍ بمنزلة (غير) » [5].

وفي (إعراب القرآن) للنحاس : «... ويجوز﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ بالرّفع ... ومِنْ أحسنِ ما قِيل في الرّفع ما قاله أبو إسحاقَ ، قال : يكون المعنى : غيرُ قومِ يونس ، فلّما جاءَ بإلّا أعرب الاسم الذي بعدَها بإعراب (غير) »[6].

وفي الإملاء: « ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ هو منصوب على الاستثناء المنقطع ... ولو كان قد قُرِئ بالرفع لكانت (إلّا) فيه منزلة غير » [7].

• قوله تعالى :﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود:١١٦] .

(١) البيان لابن الأنباري ١/ ٢٨٢ .
(٢) البحر المحيط ٣/ ٤١٢ .
(٣) في مختصر الشواذ لابن خالويه (٥٨) : " ﴿ **إلّا قومُ** ﴾ يونس بالرفع ، روى عن الجرمي والكسائي".
(٤) معاني القرآن ٣/ ٣٥ .
(٥) معاني القرآن ١/ ٢٩٥ .
(٦) إعراب القرآن ٢/ ٧٥ ـ ٧٦ .
(٧) الإملاء ٢/ ٣٣ .

قال الفرّاء : «هو استثناءٌ على الانقطاع ممّا قبلَه ... ولو كان رفعاً كان صواباً» .

وفي (معانى القرآن) للأخفش : «وفي قراءة عبد الله ﴿ فشربوا منه إلَّا قليلٌ ﴾ و﴿إِلَّا قليلٌ مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ رفع على أنّ قوله : ﴿ إلَّا قليلٌ ﴾ صفة » [١] .

وقال أبو حيان : «... وقرأ زيدُ بن عليّ ﴿إلَّا قليلٌ﴾ بالرفع »[٢]، وسبق عن أبي حيان أن الاسم بعد (إلا) إذا رفع ، وسبقه كلام موجب كان رفعه على الوصفية .

• قولـه تعـالى :﴿وَحَفِظْنَـٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَـٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ ﴾ [الحجر: ١٧-١٨] .

قال في البحر المحيط : « وقال الحُوفي (مَنْ) بدل ... وهذا الإعراب غيرُ سائغٍ ... لكنّه يجوز أنْ يكونَ ﴿ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ ﴾ نعتاً ، على خلاف في ذلك» [٣] .

• قوله تعالى :﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[الأنبياء:٢١] .

قال الفرّاء في المعاني : « (إلّا) في هذا الموضع بمنزلة سوى كأنك قلْتَ : لو كان فيهما آلهة سِوَى ، أو غيرَ الله لفسدَ أهلها » [٤] .

وفي (معاني القرآن) للزجاج : « و (إلّا) في معنى (غير) ، المعنى لو كان فيها آلهةُ غيرُ الله لفسدتا ، و(إلّا) صفة في معنى (غير) »[٥].

وقال في (إعراب القرآن) : « ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ التقدير عند سيبويه والكسائي : غيرُ الله »[٦].

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٦٢٦ .
(٢) البحر المحيط ٥/ ٢٧٢ .
(٣) البحر المحيط : ٥/ ٤٥٠ .
(٤) معاني القرآن ٢/ ٢٠٠ .
(٥) معاني القرآن ٣/ ٣٨٨ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٦٩ .

وفي (البيان) لابن الأنباري : «و(إلّا) في موضع (غير) ، وهي وصفٌ لـ ﴿ءَالِهَةٌ ﴾ »[1].

في (البرهان) للزركشي: « (إلّا) ترد لمعانٍ الرابع: بمعنى (غير) كقوله تعالى:

﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ »[2].

وفي (البحر المحيط) : « و (إلّا) هنا صفةٌ لـ (آلهة) » [3].

وقال في (الإملاء) : « (إلّا الله) الرفعُ على أن (إلّا) صفةٌ بمعنى (غير)»[4].

• قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ [الحج:٤٠] .

في البحر المحيط : «... ثمّ إنّ الزمخشريَّ حين مثّل البدل قدّره ... وهذا تمثيلٌ للصفة ، جعل(إلّا) بمعنى سِوَى ، ويصحُّ على الصفة لا على البدل ، فالتبسَ عليه بابُ الصفة بباب البدل »[5].

• قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ [النور:٦] .

في (البرهان) للزركشيّ : «فلو كان استثناء لكان من غير الجنس ... وإذا جُعِلَ وصفاً فقد أُمِنَ فيه مخالفةُ الجنس ، فإلّا هنا بمنزلة (غير) ، لا بمعنى الاستثناء»[6].

(١) البيان ٢/ ١٥٩ .

(٢) البرهان للزركشي ٤/ ٢٣٩ .

(٣) البحر المحيط ٦/ ٣٠٤ .

(٤) الإملاء ٢/ ١٣١ . وينظر : الجامع للقرطبي ١١/ ٢٩٧ .

(٥) البحر المحيط ٦/ ٣٧٤ .

(٦) البرهان ٤/ ٢٣٩ .

وقال في الإملاء: «﴿ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾هو نعت لـ ﴿شُهَدَآءُ﴾ أو بدل منه »[1].

• قوله تعالى : ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[النمل:٦٥] .

في الإملاء : «﴿إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ بدلٌ من (مَنْ) ... وقيل ﴿إِلَّا﴾ بمعنى غير ، وهي صفةٌ لـ ﴿مَن﴾ »[2].

وفي (البحر المحيط) « و﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ استثناءٌ منقطعٌ ... وارتفع على البدل ، أو الصفة»[3].

• قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴾ [الزخرف:٢٦-٢٧] .

قال في (الكشاف) : «﴿ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ فيه غير وجهٍ ... وأنْ تكونَ صفةً بمعنى (غير) ، على أنّ (ما) في (ما تعبدون) موصوفةٌ ، تقديره : إنَّني براءٌ مِنْ آلهةٍ تَعْبُدونَها غير الذي فطرني ، فهو نظيرُ قوله تعالى :﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾»[4].

وقال في (البحر المحيط) : «قال ابن عطيّه : قدَّر قومٌ (إلّا) بـ(سِوَى)، وضعّف ذلك الطبريُّ ، قدَّرها بـ(بَعْدَ) ، وليس تضعيفه بصحيح ، بل يَصحُّ المعنى بـ(سِوَى) ويتَّسق »[5].

وفي(الجامع) للقرطبي : «﴿إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ على الاستثناء المنقطع ...وقيل: إنّ (إلّا) بمعنى (سِوَى) » [6].

---

(١) الإملاء ٢/ ١٥٤ .

(٢) الإملاء ٢/ ١٧٤ .

(٣) البحر المحيط ٧/ ٩١ .

(٤) الكشاف ٤/ ٢٤٠ـ ٢٤١ .

(٥) البحر المحيط ٨/ ٤٠ .

(٦) الجامع للقرطبي ١٦/ ١٥١ـ ١٥٢ .

• قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ﴾ [النجم:٣٢] .

في (الكشاف) : «ولا يخلو قوله تعالى :﴿إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ من أنْ يكونَ استثناءً منقطعاً ، أو صفةً ، كقوله تعالى : ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾»[1] .

وفي (البحر المحيط) : «﴿إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ استثناءٌ منقطع ... أو صفةٌ ، أي : كبائر الإثم غير اللّمم»[2] .

(١) الكشاف ٤/ ٤١٥ .

(٢) البحر المحيط ٨/ ١٦٤ .

الفصل الثاني

آيات (غير) في الاستثناء

- قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة:٧] .

في (معاني القرآن) للزجَّاج « ويجوز نصبُ (غير) على ضربين: على الحال وعلى الاستثناء، فكأنّك قُلتَ: إلّا المغضوبَ عليهم» [١].

وقال الأخفش: « وقد قرأ قومٌ ﴿ غَيۡرَ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [٢] جعلوه على الاستثناء الخارج مِنْ أوَّل الكلام » [٣] .

وفي (الحجة) للفارسيّ: «وقالوا: يجوز النصبُ على ضربين: على الحال، والاستثناء» [٤].

وقال في (المُشْكل): « وقد رُوِي نصبُ (غير) عن ابن كثيرٍ وغيره، ونصُبها على الحال ... وإنْ شئتَ نَصبتَه على الاستثناء المنقطع عنَد البصريين» [٥].

وفي (البحر المحيط): « فالجرُ على البدل مِنَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ عن أبي عليّ، أو من الضمير في (عَلَيهم) وكلاهما ضعيفٌ ... أو على الاستثناء قاله الأخفش والزُجاج وغيرُهما، وهو استثناءٌ منقطع» [٦].

---

(١) معاني القرآن ١/ ٥٣ .

(٢) نسبت في الحجة للفارسيّ (١/ ١٤٢) إلى ابن كثير مع خلاف . وفي مختصر الشواذ لابن خالويه ص ١ إلى النبي ﷺ، وعمر بن الخطاب ، والخليل بن أحمد عن ابن كثير . وفي الكشاف (١/ ٢٦) إلى رسول الله ﷺ، وعمر بن الخطاب، ورويت عن ابن كثير. وفي البحر المحيط (١/ ٢٩) : وروى الخليل عن ابن كثير النصب، وهي قراءة عمر وابن مسعود وعلي وعبد الله بن الزبير .

(٣) معاني القرآن ١/ ١٦٦ .

(٤) الحجة ١/ ١٤٢ ، وينظر: إعراب الشواذ ١/ ١٠٣ .

(٥) المشكل ١/ ٧٢ .

(٦) البحر المحيط ١/ ٢٩ .

• قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٩٥] .

قال ابن خالويه في (الحجة): « ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ يُقرأ بالرّفع والنّصب[(١)] ... والحجةُ لمن نصب أنّه جَعلَ (غير) استثناءً بمعنى (إلّا)»[(٢)].

وقال في (الكشاف) : « قرأ الكسائيُّ ونافعٌ وابنُ عامرٍ بالنصب على الاستثناء مِنَ ﴿القاعدين﴾ ؛ لأنّه ثبت أنّه نزل بعد نُزول ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ﴾، فلو كان صفة لم يكن النزولُ فيهما إلّا في وقتٍ واحدٍ»[(٣)].

وفي (الإتحاف) : « واختُلِفَ في﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ فابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزة ويعقوبُ برفع الرّاء ... وافقهم اليزيديّ والحسنُ والأعمشُ والباقون بنصبها على الاستثناء أو الحال من ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾» [(٤)] .

• قوله تعالى : ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩] [(٥)] .

في (البحر المحيط) : «قرأ عيسى بنُ عمر[(٦)] (غيرَه) بالنصب على الاستثناء»[(٧)].

• قوله تعالى: ﴿فَمَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ فَمَا تَزِيدُونَنِى غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾ [هود:٦٣].

قال في (الإملاء) : « ﴿غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾ الأقوى في المعنى أنْ يكونَ (غير) هنا استثناءً في المعنى ، وهو مفعولٌ ثانٍ لـ ﴿تَزِيدُونَنِى﴾ ، أي : فما تزيدوننى إلّا

(١) في غيث النفع : «قرأ نافع وشامي وعليّ بنصب الراء».
(٢) الحجة ص ١٠١ .
(٣) الكشاف ١/ ٣٩٦ .
(٤) الإتحاف ص ١٩٣ .
(٥) سورة الأعراف : الآية (٥٩) .
(٦) في مختصر الشواذ : « (ما لكم من إله غيره) بالنصب لغة تميم» .
(٧) البحر المحيط ٤/ ٣٢٠ .

تخسيراً »[١].

• قوله تعالى : ﴿أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيۡرِ أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ﴾[النور:٣١] .

قال في (الكشاف) : « قُرِئ (غير) بالنّصب على الاستثناء أو الحال »[٢] .

وفي (البحر المحيط) : « قرأ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ بالنصب[٣] على الحال أو الاستثناء »[٤].

• قوله تعالى : ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[فاطر:٣] .

في (الكشّاف) : « قُرِئ بالحركات الثلاث ؛ فالجرُّ والرّفعُ على الوصف لفظاً ومحلًّا ، والنصبُ على الاستثناء »[٥].

وفي البحر المحيط : « قرأ الفضلُ بنُ إبراهيمَ النحويُّ (غير) بالنصب[٦] على الاستثناء »[٧].

(١) الإملاء ٢/ ٤١ .

(٢) الكشاف ٣/ ٢٢٦ .

(٣) البحر المحيط ٦/ ٤٤٩ .

(٤) في النشر (٢/ ٣٣٢) : «قرأ أبو جعفر وابن عامر وأبو بكر بنصب الراء» . وكذا في المبسوط ص ٣١٨ ، وفي الإتحاف ص ٣٢٤. وفي سراج القارئ ص ٣٠٣ : « شعبة وابن عامر». وفي الغيث ص ١٩٩ : «قرأ الشامي وشعبة » .

(٥) الكشاف ٣/ ٥٧٩ .

(٦) كذا في مختصر الشواذ ص ١٢٣ .

(٧) البحر المحيط ٧/ ٣٠٠ .

الخاتمة

في نهاية هذا البحث يحسن بى أن أسجل أهم ما خرجت به من نتائج ، وهي :

١- ما اشترط النحاة لمجيء (إلّا) صفة لم ينص سيبويه على شيء منها سوى ذكر الموصوف .

٢- قول جمهور النحاة : إنّ (إلّا) لا تكون صفة إلّا في موضع تكون فيه استثناء يبطل باستشهادهم بقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ مع منعهم الاستثناء فيها، وأيضاً يضعّفه تمثيل سيبويه بقوله: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لهلكنا.

٣- من النحاة – على قلة – من أجاز البدل في الآية الكريمة ومنهم من أجاز الاستثناء.

٤- الفرق بين (إلّا) الاستثنائية ، و(إلّا) الوصفية أنك إذا قلت : قام القومُ إلا زيداً . فزيدٌ محكوم عليه بعدم المجيء ، وإذا قلت : جاء القومُ إلا زيدُ ، فزيدٌ لم تتعرض له بنفي أو إيجاب ، بل للمغاير له خاصة. وكذا الفرق بين(غير) الاستثنائية و(غير) الوصفية .

٥- أكثر النحاة على أن (غير) نكرة ، وإن أضيفت إلى معرفة.

٦- قول النحاة : تكون (غير) للاستثناء إذا صلح أن يقع (إلّا) موقعها. منقوض بتجويزهم : هذا درهمٌ غيرُ جيدٍ ، حيث لا يصح وقوع (إلّا) فيه .

٧- كل موضع تكون فيه (غير) استثنائية يجوز أن تكون فيه صفه ولا عكس .

٨- القاعدة العامة في (غير) مع (إلّا) أنَّ غيراً لا تقع موقع (إلّا) في الاستثناء إلّا أن تكون غير على أصلها ، وتجرى في الاستثناء ، وأصلها أن تجرى صفة على ما قبلها ، كما أن (إلّا) لا تقع موقع (غير) في الصفة إلا حيث تكون (إلّا) على أصلها من الاستثناء ، ولا تكون كذلك إلا ومعنى الاستثناء حاصل فيها ، فـ(إلّا) لا تفارق أصلها ، كما أن غيراً لا تفارق أصلها .

فهرس المصادر والمراجع

(أ) المخطوطات

- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** ، مخطوطة رقم (٢١) ، مركز البحث العلمي ، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

(ب) الرسائل العلمية

- **أبو عبد الله بن الفخّار وجهوده في الدراسات النحوية** ، مع تحقيق كتابه شرح الجمل ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى إعداد : حمّاد ابن محمد حامد الثمالي .
- **حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب** ، للصادق الكيلاني ، دراسة وتحقيق : رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد عايض سعيد مانع القرني .
- **حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين** ، تحقيق ودراسة : رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد حمّاد بن محمد الثمالي .
- **السفر الثالث من المنتخب الأكمل على كتاب الجمل** ، **للخفّاف** ، دراسة وتحقيق : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد: أحمد بويا ولد الشيخ .
- **شرح ألفية ابن معط المسمى «حرز الفوائد وقيد الأوابد »، لابن النحوية** ، من أوله إلى نهاية باب التوابع ، دراسة وتحقيق : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد عبد الله بن فهيد البقمي .
- **شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر الرعيني** ، السفر الثالث ، تحقيق ودراسة : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : إبراهيم رجب بخيت .
- **شرح الجزوليّة للأبّذى** ، السفر الثانى ، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة، دراسة وتحقيق : رسالة ماجستير ، بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : معتاد بن معتق بن عاقل الحربي .
- **شرح جمل الزّجّاجي** ، **لابن خروف** ، من الأول حتى نهاية باب المخاطبة ، تحقيق ودراسة : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : سلوى محمد عمر عرب .
- **شرح الكافية لابن الحاجب** ، دراسة وتحقيق : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة الأزهر ، إعداد : جمال مخيمر .
- **شرح نجم الدين القمولى على الكافية** ، من أول المنصوبات إلى أول المبنيات، تحقيق ودراسة : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : عفاف طاهر بنتن.
- **كشف الوافية في شرح الكافية** ، لمحمد بن عمر الحلبي ، دراسة وتحقيق : رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : عبد الله علي الحسيني البركاتي .

- **كفاية النحو في علم الإعراب** ، للموفق الخوارزمي ، تحقيق ودراسة : رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : فوزية رشاد أبو عيش .
- **المحيط المجموع في الأصول والفروع في النحو** ، لمحمد بن علي بن يعيش الصنعاني ، الجزء الثاني ، تحقيق ودراسة : رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى ، إعداد : مؤمن صبري غنّام .
- **هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل** ، لعبد القادر بن أبى العباس المكيّ ، الجزء الثاني ، من أول باب الاشتغال إلى آخر باب الإضافة ، دراسة وتحقيق : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : عبد العزيز ابن القناوى صافى الجيل .

(ج) المطبوعات

- **أسرار النحو** ، لابن كمال باشا ، تحقيق : أحمد حسن حامد ، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .
- **الأشباه والنظائر في النحو** ، للسيوطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
- **الأمالي النحوية «أمالي القرآن الكريم»** ، لابن الحاجب ، تحقيق : هادى حسن حمودي ، الطبعة الأولى، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر** ، للشيخ / أحمد الدمياطي ، تصحيح على محمد الضباع، دار الندوة الجديدة ، بيروت .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبى حيان الأندلسي ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى، مطبعة المدني ، مصر ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- **الإرشاد إلى علم الإعراب** ، لمحمد القرشي الكيشى ، تحقيق ودراسة : عبد الله على الحسينى البركاتي ومحسن سالم العميرى ، الطبعة الأولى ، مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م .
- **الاستغناء في الاستثناء** ، للقرافى ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- **إعراب القراءات الشواذ** ، لأبى البقاء العكبرى ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- **إعراب القرآن** ، لأبى جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، الطبعة الثانية ، وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة العانى ، بغداد ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، لابن الأنبارى، دار الفكر .
- **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات** ، لأبى البقاء العكبرى ، دار الكتب العلمية ،

بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **الإيضاح العضــدى** ، لأبى علي الفارسي ، تحقيق حسن شاذلى فرهود ، دار العلوم ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- **الإيضاح في شــرح المفصل** ، لابن الحاجب النحوى ، تحقيق : موسى بناى العليلى ، وزارة الأوقاف العراقية .
- **الأزهية في علم الحروف** ، للهروى ، تحقيق : عبد المعين الملوحى ، مطبوعات مجمع اللغة ، دمشق ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- **الأصول في النحو** ، لابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلى ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- **البحر المحيط** ، لأبى حيان الأندلسي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .
- **البيان فــي غريب إعراب القرآن** ، لابن الأنبارى ، تحقيق : طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .
- **البيان في شرح اللمع** ، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفى ، تحقيق : علاء الدين حموية ، الطبعة الأولى ، دار عمار ، عمان ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .
- **البرهان في علوم القرآن** ، للزركشى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، عيسى البابى الحلبي ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م .
- **التبصرة والتذكرة** ، للصيمريّ ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، الطبعة الأولى ، مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي ، بجامعــة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- **التفسير الكبــير**، للفخر الرازى، الطبعة الثالثة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- **التعليقة على كتاب سيبويه** ، للفارسيّ ، تحقيق : عوض بن حمد القوزى ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأمانة، القاهرة ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .
- **توضيح المقاصد والمسالك بشــرح ألفيــة ابن مالك**، للمرادى ، تحقيق :عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعـة الأولى ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م .
- **التوطئة** ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق : يوسف أحمد المطوع ، الطبعة الثانية .
- **الجامع لأحكام القرآن** ، للقرطبي ، تحقيق : محمد إبراهيم الحفناوى ، الطبعة الأولى ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- **جمهرة اللغة** ، لابن دُريد ، مؤسسة الحلبي وشركاه ، القاهرة .
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** ، للإربليّ ، تحقيق : حامد أحمد نيل ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، للمراديّ ، تحقيق : فخر الدين قباوه ، محمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني**،دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- **الحجّة للقراء السبعة** ، للفارسيّ ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، بشير حويجاتي ، الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .
- **الحجة في القراءات السبع** ، لابن خالويه ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١م .
- **سراج القاريء المبتديء وتذكار المقريء المنتهي**، شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني، لعلي بن عثمان القاصح العذري البغدادي ، الطبعة الثالثة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م .
- **شرح أبيات سيبويه** ، لابن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث ، دمشق، بيروت ، ١٩٧٩م .
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** «**منهج السالك إلى ألفية ابن مالك** » ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
- **شرح التسهيل** ، لابن مالك ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- **شرح التصريح على التوضيح** ، لخالد الأزهري ، ومعه حاشية الشيخ / ياسين ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي وشركاه .
- **شرح جمل الزجاجيّ** «**الشرح الكبير**» ، لابن عصفور ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- **شرح الرضي على الكافية** ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانية ، جامعة قاز يونس ، بنغازي ، ١٩٩٦م .
- **شرح المفصل** ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
- **شرح المفصل في صنعة الإعراب** ، الموسوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٠م .
- **شرح المقرب** ، المسمى التعليقة ، لابن النحاس الحلبي ، تحقيق : خيري عبد الراضي عبد اللطيف ، الطبعة الأولى ، دار الزمان للنشر والتوزيع ، المدينة المنورة ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .
- **شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ، مطبوعات

مركز البحث العلمي ، بجامعة أم القرى،١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- **شرح اللمع في النحو** ، للواسطي الضرير ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، الشركة الدولية للطباعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .
- **شرح اللمع** ، لابن برهان العكبري ، تحقيق : فائز فارس ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- **شرح المقدمة المحسبة** ، لابن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٧٦م .
- **غيث النفع في القراءات السبع** ، لعلي النوري الصفاقسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- **الفوائد والقواعد** ، للثمانيني ، تحقيق : عبد الوهاب محمود الكحلة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .
- **القاموس المحيط** ، للفيروز أبادي ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ، ١٣٠٢هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- **قطر الندى وبل الصدى** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٤ م .
- **الكافية في النحو** ، لابن الحاجب ، تحقيق : طارق نجم الدين عبد الله ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع ، جدة ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، للزمخشري ، رتّبه وضبطه وصححه : محمد عبد السلام شاهين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .
- **كتاب سيبويه** ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- **كتاب سيبويه ، ومعه (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب)** ، الطبعة الأولى ، المطبعة الكبرى الأميرية ، القاهرة ، ١٣١٦هـ .
- **لسان العرب**، لابن منظور ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- **لباب الإعراب** ، للإسفراييني ، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي للنشر والطباعة .
- **اللمع في العربية** ، لابن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٥خـ / ١٩٨٥م .
- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ، لابن خالويه ، المطبعة الرحمانية ، القاهرة ، ١٩٣٤م .
- **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لابن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى ، دار الفكر ، دمشق ،١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

- **مشكل إعراب القرآن** ، لمكي القيسي ، تحقيق : حامد صالح الضامن ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- **معاني القرآن** ، للأخفش ، تحقيق : عبد الأمير محمد أمين الورد ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- **معاني القرآن** ، للفرّاء ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت،١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **معاني القرآن وإعرابه** ، للزجاج ، تحقيق : عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- **معجم مقاييس اللغة** ، لأحمد بن فارس، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة .
- **المفصل في علم العربية** ، للزمخشري ، الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** ، لإبراهيم الشاطبي ، تحقيق : عياد الثبيتي ، الطبعة الأولى ، دار التراث ، مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- **المقتصد في شرح الإيضاح** ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد ، ١٩٨٢م .
- **المقتضب للمبرد** ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبوعات وزارة الأوقاف المصرية ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .
- **النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب** ، لصلاح بن أبي القاسم ، تحقيق : محمد جمعة حسن نبعة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ، صنعاء ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- **النشر في القراءات العشر** ، لابن الجزري ، دار الفكر .
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، للأعلم الشنتمريّ، ضبطه: يحيى مراد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، للسيوطي ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- **الواضح** ، لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي ، تحقيق : عبد الكريم خليفة .
- **واضح المسالك لتحقيق منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني)** ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .

فهرس الموضوعات